

الردود العشرة العوالي

على وحيد عبد السلام بالي

[الرد الثاني]

[قضية الأحزاب]

ضمن الأصل الأول:

(الجهل بمنهج الساف والسطحية في عرض مسأله)

لفضيلة الشيخ

هشام بن فؤاد البيلي

الرد الثاني من الأصل الأول، وهو: (الجهل بمنهج السلف، والسطحية في عرض مسأله)، الرد الثاني: (قضية الأحزاب).

لقد ذكر قضية الأحزاب ذكرًا عجيبًا جدًا؛ فقال -في مسألة الأحزاب-: قالوا: سلّمنا لكم -[يعني أن أتباع (ربيع بن هادي) -على ما يزعم- يقول لهم الآخرون: سلّمنا لكم]- بهذه، بقيت مسألة الأحزاب، مسألة الأحزاب دخل الإسلاميون في الأحزاب، وكان ينبغي على الإسلاميين أن يظلوا ويتركوا هذه الأحزاب -كلها- للعلمانيين؛ لأن الله -تعالى- قال ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣، الروم: ٣٢]، والله -عز وجل- ذكر الأحزاب في القرآن فذمها - هكذا قال أصحاب الشيخ ربيع المدخلي -.

سبحان الله العظيم!!، وكأنه ما قال هذا إلا أتباع الشيخ (ربيع المدخلي) الذين نحتهم وزعمهم.

هل هذا الكلام، ما قاله الله؟! ما قاله رسول الله -صلى الله عليه وسلم-؟! ما قاله السلف الصالح؟! حتى يُنسب هذا الكلام لأتباع الشيخ (ربيع بن هادي المدخلي)؟!!!

سبحان الله العظيم!!

يعني لأن كان قد قاله الله، وقاله رسوله، وقاله السلف، يبئه (=يكون) الرد على السلف، مش الرد على الشيخ (ربيع)!!

لأن كان هذا باطلاً وخطئاً، فالرد على القرآن والسنة وكلام السلف، ولأن كان حقاً فإنه حقٌ مقبول؛ لأنه قال الله، قال رسوله، قال السلف، وليس لأنه قاله (ربيع بن هادي المدخلي).

لكن هذا -سبحان الله العظيم- من التجاوزات والتلبيسات التي يدندن عليها هؤلاء -اليوم-، وهم يزعمون -مع ذلك- أننا لا نريد التنازع بالألقاب -كما يقول الشيخ (وحيد) -كثيراً-: لا نريد التنازع بالألقاب -.

طب هذا ماذا نُسمّيه طيب؟!!!

هذا ورع ليس في محله.

فرد عليهم الآخرون - يقول الشيخ (وحيد) -، وقالوا: وكما أن الله ذم الأحزاب في القرآن، فإن الله - جل وعلا - مدح الأحزاب في القرآن، فقال: ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، إذن ذكرها بالمدح وبالذم، فلا حجة في هذا.

أنا أعجب من هذا الكلام!!، وما أدري كيف يخرج من الشيخ (وحيد) بل كيف يسكت الطلاب عن هذا الكلام وهو يُقال.

يعني ذكر الله - عز وجل - الأحزاب بالذم والمدح!!، طب هات موضعاً واحداً - في القرآن - ذكر الله - عز وجل - فيه الأحزاب بالمدح.

أما الموضع الذي ذكرت أنت ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]؛ ففرق بين حزبٍ وأحزاب!!، وهؤلاء - الآن - حزبٌ واحد، ولّا أحزاب!!؟

فكيف لا يُفرّق بين الحزب المفرد، وبين الأحزاب المجموعة!!؟

لأن الأحزاب مناط الإنكار عليها أنها أحزاب: تفرقت في الدين، وصارت كل جماعة تدّعي الصواب، وصار كل حزب يدّعي وصلاً بليلى، وكذا، وكذا، ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣، الروم: ٣٢]. لكن الله - سبحانه وتعالى - لما مدح، مدح حزباً واحداً، لم يمدح أحزاباً، فكيف يُقال هذا!!؟، هذا الكلام ما يقوله مبتدئ في طلب العلم - للأسف الشديد -.

فأنا ما أدري كيف يخرج هذا الكلام بهذه السطحية، ولهذا إحنا قلنا: بأن هذه النقطة تتبع نقطة - أو الأصل الذي نؤصل إليه الآن - (الجهل بمنهج السلف، والسطحية في عرض مسأله).

وأنا أرجو إن من يسمع هذا الكلام لا يعجل، قد يقول قائل: يعني هذا كلام لا يُعقل، كيف (الجهل بمنهج السلف، والسطحية في عرض مسأله)!!؟

نقول: اسمع هذا الكلام، هذا هو الكلام، تُرد مسألة الأحزاب بهذه المسألة، يُقال: الله ذكر الأحزاب مدحًا وذمًا!!، فلا حجة في هذا، خلاص سقط الاستدلال..

سبحان الله العظيم!! سقط الاستدلال، ذكر الله الأحزاب مدحًا وذمًا، هل لما ذكر الله - عز وجل - أحزابًا - مدحًا - ذكرها أحزابًا، ولا ذكرها حزبًا؟! فقال - سبحانه - : ﴿أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]. وهو ما قاله - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الحسن عند الترمذي وغيره - : «وَسَتَفَرِّقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً».

فقال النبي: واحدة..

وقال - سبحانه - : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣].

صراط واحد..

﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨].

سبيل واحد..

قال - صلى الله عليه وسلم - : «وَلَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ».

طائفة واحدة..

«وَسَتَفَرِّقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً».

يعني فرقة واحدة، فسماها فرقة ، وسماها جماعة، وسماها حزبًا، وسماها سبيلًا، وصراطًا، لكن متى كانت الأحزاب حتى نقول الأحزاب تُمدح!!؟

هذا أمرٌ عجيب في الحقيقة، بل ويواصل كلامه بأن هذه المسألة - مسألة الأحزاب - مسألة حادثة!!، ليست مسألة قديمة..

فقالوا: مسألة الأحزاب هذه حديثة أم قديمة؟

لأ، النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول بأنها قديمة، كما أقول لك مسألة نقل الأعضاء.. دي حادثة أم قديمة؟

حادثة -هو يقول-، يعني يقيس مسألة الأحزاب على مسألة نقل الأعضاء، وهذا من العجب العجيب!!
والله يا إخواني يعني لو تدبرنا كلام (المعتزلة)، وكلام (الخوارج)، وكلام أصحاب الشبهات، لا نجد بهذه السطحية في شبهاتهم، وهم أهل ضلالٍ وأهل هوى.

مسألة نقل الأعضاء والتبرع بالدم وغير ذلك، تُقاس عليها مسألة الأحزاب!!؟

مسألة نقل الأعضاء التي هي فروع، يلزم الجواب فيها أن نلحقها بالأصول حتى نقول بجوازها أو عدم جوازها.. فرعٌ نلحقه بأصلٍ.

أمّا مسألة الأحزاب أصلٌ أو فرعٌ -يا شيخ (وحيد)-!!؟

مسألة الأحزاب تحتاج أن تُقاس على مسألة أخرى!!؟ مسألة الأحزاب التي هي أصل من أصول أهل السنة والجماعة.. (الاجتماع) أصلٌ عظيمٌ من أصول أهل السنة والجماعة، و(نبز الفرقة) أصلٌ من أصول أهل السنة والجماعة ﴿واعتصموا بحبلِ الله جميعاً ولا تفرقوا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، هذا أصلٌ بنفسه.

كأنّ (الاجتماع) -والذي هو الأصل الثاني بعد توحيد الله -سبحانه وتعالى- يُقاس على مسألة نقل الأعضاء!!؟

أي سطحية!!؟ هذا أمرٌ عجيب والله، أمرٌ عجيب، يعني جهلٌ مُطبّق!!، وإن لم يكن جهلاً، فهو هوى.

ولهذا -يا أخي- لا تستبعدوا -سبحان الله- حينما تسمعون من يقول: بالتضليل، ومن يقول: بالتبديع، ومن يقول: بأنكم أصحاب هوى..

لا تستغربون من هذا، لا تستغربونه، لما تركتم كلام أهل السنة والجماعة، وتركتم كتب أهل السنة والجماعة، ولجأتم إلى هذا الكلام الإنشائي، وقعتم في أمورٍ تضحك منها الثكالي، ويشيب منها الولدان.

مسألة الأحزاب، ونزب الفرقة والاجتماع، مسألة تُقاس على نقل الأعضاء؟!، تكون مسألة حادثة؟!، إذن ما هذه الفرقة التي نيزها الله - سبحانه وتعالى - في كتابه، ونيزها النبي - صلى الله عليه وسلم - في سنته..

قال - تعالى -: ﴿وَاَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال - سبحانه -: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقال - سبحانه -: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال - تعالى -: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال - تعالى -: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٨-١١٩].

وقال - تعالى -: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ * وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كُلُّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٢-٩٣].

وقال - تعالى -: ﴿وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ * فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٢-٥٣].

وقال - تعالى -: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا﴾ [الروم: ٣١-٣٢].

كل هذا تسمّيه إيه؟! هذه فرقة..

ائتِ بدليل - يا شيخ (وحيد) - على التفريق بين هذه الفرقة، وهذه الفرقة الحاصلة - الآن -؟

إن قصدت.. والله لم يكن على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (حزب النور)، و(حزب الأصالة)، وحزب (البناء والتنمية)، و(حزب الحرية والعدالة)..

آه.. نعم، أنا معك، ما كان هناك (حزب حرية وعدالة)، ولا (حزب بناء وتنمية).. آه، نعم.

لكن هذه الأحزاب كانت موجودة، وهذه الأحزاب.. الحزبية حذر منها القرآن، وحذر من كل فرقة.. هذه الفرقة تُسمِّيها (حرية وعدالة)، تُسمِّيها (سلفية حزبية)، تُسمِّيها كذا، تُسمِّيها كذا.. كله واحد.

أما أن تقول: هذه مسألة حادثة، ولم تكن لها مثال سابق!! سبحان الله العظيم!!

ينزل أحدكم إلى المسجد، ويقول: أنا نظرتُ في الواقع، وقرأتُ الواقع، فوجدتُ أن هذا الذي حصل، ليس له مثال سابق!!

الخروج على السلطان ليس له مثال سابق؟!!

نعم، أنتم تقولون هذا؛ لأنكم ما رجعتُم إلى كتب السلف، ولا تكلمتم من كتب السلف.. اللي يقول: أنا - والله - أرى ضباباً!!، والمسألة تحتاج إلى قراءة!!، والمسألة تحتاج إلى كذا وكذا وكذا، وأنا نظرتُ فلم أجد مثلاً سابقاً!!

إيه ده (= ما هذا)؟!!

الفرقة، والاختلاف مذمومٌ أيًا كان صورته، وأيًا كان اسمه، وإذا كان النبي - صلى الله عليه وسلم - قد نهى الفرقة..

يعني أعطني - يا شيخ (وحيد) -..

النبي - صلى الله عليه وسلم - لما قال الرجل: يا للمهاجرين، وقال الرجل الآخر: يا للأنصار، وبلغ ذلك النبي - صلى الله عليه وسلم -، قال: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُتَنَتُّ، أَبَدَعُوى الْجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ؟»..

سماها جاهلية، وسماها منتنة، مع أن الذي حصل هو.. ليست فرقة في الدين، وليست فرقة بسبب عقيدة، وليست فرقة بسبب كذا، إنما هو أمرٌ دنيوي، رجلٌ نادى بأعلى صوته -عصبية- يا للمهاجرين، والآخر نادى بأعلى صوته يالأنصار..

انظر -الآن- إلى الأحزاب، ماذا تنادي؟! بم تنادي؟! وهي أحزاب قامت على التفرق في الدين، هذا (حزب النور السلفي)، وهذا (حزب الحرية والعدالة الإخواني)، وهذا حزب كذا الجبهة السلفية، وهذا حزب كذا الوسط كذا، بالإضافة (...) أمور الدنيا.

لأننا نسمع من بعضكم من يقول -أيضاً-: بأن هذا التفرق المذموم هو التفرق في الدين، لكن هذا تفرق في الدنيا!!

عجيب!!، وكأن التفرق في الدنيا جائز!!، والنبي -صلى الله عليه وسلم- لما قال: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتَنَةٌ». قالها في دين؟!!!

يعني على أي منهج كان المهاجري، وعلى أي منهج كان الأنصاري؟! على أي مذهب ديني كان المهاجري، وعلى أي مذهب ديني كان الأنصاري؟!

ولكن النبي قال: «دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتَنَةٌ»، وسماها جاهلية.

فإن قصدت أن هذه الأحزاب.. (حزب النور) لم يكن هناك أيام النبي حزب اسمه (حزب النور)، وحزب اسمه (الحرية والعدالة).. فنعم، لم يكن هناك.

لكن إذا تقصد إنه هذه ليست محرمة، وهذه مسألة حادثة تحتاج إلى اجتهاد، هذا أمرٌ عجيبٌ جداً، وبهذا نفصل عن الأصل الثاني العظيم، وهو: (أصل الاجتماع، ونبز التفرق).

ومن قال مثل كلامك هذا -يا شيخ (وحيد)-؟! من قال مثل كلامك هذا؟! من الذي قاله؟! وأنت تستدل تقول: بأن العلماء اختلفوا في الأحزاب، وكذا، وكذا، العلماء ما اختلفوا في الأحزاب، العلماء حرّموا الأحزاب، ما في عالم جواز إنشاء حزب -أبداً- قط..

لكن تقصدُ مسألة الدخول بحزب إسلامي ليطبّق الشريعة، هذه فتاوى لبعض أهل العلم، مسألة طارئة ذكرها بعض أهل العلم.. هذه مسألة غير تكوين الأحزاب، وسيأتي -أيضاً- الكلام عنها -إن شاء الله- في توجيه كلام أهل العلم في هذه المسألة.

أما الحزبية فهي ممقوتة، وأهل العلم قد نصوا على ذلك، وحذروا من التحزب والتفرق، أيًا كانت صورته، سواءً أحزاب سياسية، ولّا أحزاب اجتماعية، ولّا أحزاب دينية، ولّا أحزاب، ولّا كذا، ولّا كذا.. التفرق مذموم حيث هو -أيًا كان- لعموم هذه النصوص التي ذكرها الله -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢]، وقول الله -سبحانه وتعالى-: ﴿أَمْ لَهُمْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ * جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ [ص: ١٠-١١]، وهكذا.. هذه بعض الآيات.

ومن السنة الكثير -أيضاً- مثلما ذكرنا، وحديث العرباض -أيضاً- حديث واضح، لما وعظهم النبي -صلى الله عليه وسلم- موعظةً بليغةً، وفيها: «وإنّه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي، وسنته الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور».

فإن لم يكن هذا هو الموجود -الآن-، فماذا هو؟!!

وحديث -أيضاً- ابن مسعود الصحيح، لما خطّ النبي -صلى الله عليه وسلم- خطاً، فقال: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ»، ثُمَّ خَطَّ خُطُوطًا فِي جَانِبِهِ مُعَوَّجَةً، قَالَ: «هَذِهِ سُبُلُ الشَّيْطَانِ عَلَى كُلِّ سَبِيلٍ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهَا»، وقرأ الآية: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وهكذا..

وما قاله السلف -رحمهم الله تعالى-؛ بَوَّبَ اللَّالِكَايِي بَابًا، فقال: «بَابٌ -أَوْ سِيَاقٌ- مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فِي الْحُثِّ عَلَى اتِّبَاعِ الْجُمَاعَةِ وَالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ، وَذَمِّ تَكْلُفِ الرَّأْيِ وَالرَّغْبَةِ عَنِ السُّنَّةِ، وَالْوَعِيدِ فِي مُفَارَقَةِ الْجُمَاعَةِ».

وأيضاً قال: «سَيَأْتِي مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ -صلى الله عليه وسلم- فِي الْحُثِّ عَلَى التَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ»، وهكذا، فمعلومٌ..

قالَ حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ: «مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةً فِي دِينِهِمْ إِلَّا نَزَعَ اللَّهُ مِنْ سُنَّتِهِمْ مِثْلَهَا، ثُمَّ لَا يُعِيدُهَا عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

فنحن حينما ننزع هذا الاجتماع، ونضع هذه الحزبية، فإننا سنكتوي بنارها -ولا شك- مثل ما نرى -الآن-.
فإذن مسألة الاجتماع، هذا أصل -عندنا- من أصول أهل السنة والجماعة، فكيف نقيس عليها مسألة نقل الأعضاء، أو نقيسها على مسألة نقل الأعضاء والتبرع بالدم؟!
إنّ هذا هو العجبُ العجيب!!؛ فإنّ هذه المسألة في وادٍ، ومسألة الاجتماع التي هي أصلٌ من أصول أهل السنة والجماعة في وادٍ آخر.

فإذا كنتَ تفرّق بين هذه الأحزاب، وبين ما حذّر الشارعُ من الأحزاب في القرآن وفي السنة وعلى ألسنة السلف الصالح -رحمهم الله تعالى-..

ولهذا حذّروا من الخروج عن الجماعة؛ فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: قال -صلى الله عليه وسلم-: «مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْجُمُعَةَ، مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً».

وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- يَقُولُ: «يَدُ اللَّهِ عَلَى الْجُمُعَةِ، فَإِذَا شَذَّ الشَّاذُّ مِنْهُمْ اخْتَطَفَتْهُ الشَّيَاطِينُ كَمَا يَخْتَطِفُ الشَّاةُ ذَنْبُ الْغَنَمِ».

والحديثُ الذي ذكرناه -وهو مشهورٌ جداً-: «وَسَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً». قالوا: مَنْ هي يا رسولَ الله؟ قَالَ: «الْجُمُعَةُ».

أما قولُكَ: إن العلماء اختلفوا في الأحزاب، لا العلماء ما اختلفوا في الأحزاب، العلماء أجمعوا على أنه لا يجوز الأحزاب أبداً أبداً، ما يجوز الأحزاب على الإطلاق..

كيف يقولون بوجود الأحزاب وهم الذين ردوا على الجماعات، وهم الذين بدّعوهم، وعدّوا هذه الجماعات من الثنتين وسبعين فرقة؟!..

نعم، بهذا أفتى ابن باز - رحمه الله تعالى -، وأفتى الفوزان - حفظه الله تعالى -، وأفتى الألباني - رحمه الله تعالى -..

الشيخ سُئل في شرحه لكتاب - الشيخ ابن باز - سُئل في شرحه لكتابه «فضل الإسلام»، قال - لما سُئل عن (الإخوان) و (التبليغ): هل هم من الثنتين والسبعين فرقة؟ - : «نعم، هم من الثنتين والسبعين فرقة». ذكره الشيخ - رحمه الله تعالى -.

وذكر الفوزان - كذلك - نعم.. ذكر أنهم من الثنتين والسبعين فرقة، وحذّروا من هؤلاء، وفتاوى العلماء معروفة وواضحة - جدًا - في التحذير من الجماعات.

هذا الشيخ الفوزان - حفظه الله - يُسأل: يُقال - إضافة لحالة التردّي - : تعيش الأمة الإسلامية حالة اضطراب فكري خصوصًا فيما يتعلق بالدين، فقد كثرت الجماعات والفرق الإسلامية التي تدّعي أن نهجها هو النهج الإسلامي الصحيح الواجب الاتباع، حتى أصبح المسلم في حيرة من أمره، أيها يتّبع، وأيها على الحق؟

فأجاب الشيخ: «التفرُّق ليس من الدين؛ لأن الدين أمرنا بالاجتماع، وأن نكون جماعة واحدة، وأمة واحدة، على عقيدة التوحيد، وعلى متابعة الرسول - صلى الله عليه وسلم - [وساق الآيات في ذلك] -؛ فديننا دين الجماعة، ودين الألفة والاجتماع، والتفرق ليس من الدين، فتعدد الجماعات هذه ليست من الدين».

ولما سُئل - رحمه الله تعالى - عن وجود هذه الفرق: (التبليغ) و (الإخوان)، و (حزب التحرير)، وكذا، فقال: «هذه الجماعات الوافدة يجب ألا نتقبلها؛ لأنها تريد أن تنحرف بنا، وتفرّقنا، وتجعل هذا تبليغيًا، وهذا إخوانيًا، وهذا كذا، وهذا كذا.. لم هذا الفرق؟! هذا كفرٌ بنعمة الله، ونحن على جماعة واحدة».

الشيخ عبدالرزاق عفيفي - رحمه الله تعالى - لما سُئل عن الخروج مع (جماعة التبليغ)، وتذكير الناس بعظمة الله، فقال: «الواقع أنهم مبتدعة، مُحَرَّفون، وأصحاب طُرق: قادية وغيرهم، وخروجهم ليس في سبيل الله،

ولكنه في سبيل (إلياس)، هم لا يدعون إلى الكتاب والسنة، ولكن يدعون إلى (إلياس).. شيخهم في (بنجلادش)».

أنا أريد أن أعرف رأيك في (جماعة الإخوان) - يا شيخ (وحيد) -؟ ورأيك في (جماعة التبليغ)؟ رأيك في هؤلاء إيه؟ ما رأيك في هؤلاء؟

الشيخ العثيمين - رحمه الله تعالى - لما سُئل عن تعدد الجماعات: هل هناك نصوص في كتاب الله فيها إباحة تعدد الجماعات الإسلامية - [وطبعاً مثلها الأحزاب] -؟

فأجاب - رحمه الله تعالى -: «ليس في الكتاب والسنة ما يبيح تعدد الجماعات والأحزاب، بل إنَّ في الكتاب والسنة ما يذم ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

ولا شكَّ أنَّ هذه الأحزاب تُنافي ما أمر الله، بل ما حثَّ الله - عز وجل - عليه».

حتى تُثبِتَ أنتَ إن المسألة -أيضاً- مسألة خلافية!!، يعني مسألة الخروج هذه مسألة خلافية لخروج الحسين، ومسألة الأحزاب هذه مسألة خلافية؛ لأن أهل العلم أفتوا في حال -بعضهم يعني- أفتى في حالة خاصة، ولم تذكر دليلاً لهؤلاء، ولا كلامهم أصلاً، وما مبنى هذا الكلام، وهل هو -فعلاً- يتحقق في الواقع أم لا؟ إلى غير ذلك.

ما ذكرتَ هذا -كله-.. وهذا من التلبيس على الناس؛ لأن الناس إذا سمعوا ذلك ظنوا أن المسألة خلافية.

يبئه إذن كل واحد له قول، ستورده في أي مسألة من المسائل، وبالتالي لن تبقى لنا أصول -أصلاً-!!!

لو جئنا للأسماء والصفات، هنجد البعض -مثلاً- أول بعض الصفات، يبئه خلاص مسألة خلافية!!، مسألة الخروج مسألة خلافية!!، مسألة الديمقراطية مسألة خلافية!!، مسألة الأحزاب مسألة خلافية!!، مسألة القدر مسألة خلافية!!، مسألة الصحابة مسألة خلافية!!، إذن ما الذي يبقى لنا؟ إذن كله خلاف، وكلُّ يُعذر، ويبئه لا يبقى مبتدعٌ على وجه الأرض.

سُئِلَ الشيخ -أيضاً- رحمه الله تعالى - حول الجماعات -الشيخ ابن عثيمين-، فقال: «أرى أنَّ هذه الجماعات التي جاءت في السؤال، أرى أن تجتمع على كلمة واحدة بدون مبايعة وبدون معاهدة؛ لأنَّ النَّاسَ ما داموا تحت لواء دولة وحُكْم وسلطان، فلا معاهدة ولا بيعة».

وكذلك الشيخ ابن باز -رحمه الله تعالى-، وكذلك الشيخ الألباني، الشيخ الألباني -رحمه الله تعالى- في حديث حذيفة الذي فيه «فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرْقَ كُلَّهَا»، قال: «في هذا الحديث أنَّ المسلم إذا أدرك مثل هذا الوضع؛ فعليه حينئذٍ ألاَّ يَتَحَرَّبَ -[يعني: إذا ما كان جماعة ولا إمام، لا يتحزب]- وألاَّ يَتَكَتَّلَ مع أي جماعة أو مع أي فرقة، مادام أنَّه لا تُوجَد الجماعة التي عليها إمام مُبَايَع من المسلمين».

فكيف بئهِ إذا وُجِدَ الإمام المُبَايَع من المسلمين؟!؟

وغير ذلك من الكلمات، فأين هي فتاوى العلماء التي أباحَت الأحزاب؟!؟

فإذن عجيبٌ جداً جداً حينما طرح الشيخ (وحيد) هذه المسألة، فيقول -ببساطةٍ شديدةٍ جداً-: الأحزاب ذمها الله ومدحها، يبئهِ لا حُجَّة في ذلك!!

عجيب!!، هل مدح الله الأحزاب؟! لا والله ما مدح الله -عز وجل- الأحزاب، إنما مدح حزباً واحداً، وهو حزب الله -عز وجل- المفلحون.

وحينما يقيس مسألة الأحزاب على مسألة نقل الأعضاء، يقيس أصلاً عظيماً من أصول أهل السنة والجماعة على مسألة فرعية اختلف العلماء فيها لكونها حادثة في صورتها، اختلف العلماء فيها، وشأنُ المختلف فيه أن يُرَدَّ إلى أصوله.. فهذه المسألة تُقاس بهذه المسألة؟!؟

فجعل الشيخ (وحيد) -بسطحيةٍ شديدةٍ جداً- المسائل مسائل خلافية!!، وهو الذي كان قد وعدَ أنه سيناقش المسائل هذه مناقشة علمية هادفة رصينة!!

أين المناقشة العلمية حينما يقول مثلاً: مسألة الخروج فيها ثلاثة أقوال؟! القول بالجواز مطلقاً، والقول بعدمه مطلقاً، والقول بالمصلحة والمفسدة.. فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم، كذلك مسألة الأحزاب، كذلك مسألة الانتخابات.. بيئه خلاص.

هو يريد -الشيخ (وحيد)- أن يصل إلى مسألة واحدة، ألا وهي إيه؟ ألا وهي إنه طالما وُجد هذا الخلاف، بيئه لا يُبدع المخالف.. بيئه لا يُبدع المخالف طالما المسألة خلافية.

لأ، يا شيخ (وحيد)، هذا سيأتيك -إن شاء الله- في أصل من الأصول التي سترد بها عليك، وهي مسألة الكلام حول حد البدعة، وحد السنة، ونحن نفرّق بين رجلٍ على أصولٍ سلفيةٍ سنّيةٍ تحرك لطلب الهدى، وأراده، فخفي عليه الدليل، أو بلغه الدليل ولكن ضَعُفَ عنده، أو تأوله تأويلاً سائغاً قوياً.. هذا لا يُبدع، وبين آخر بلغته السنة، ثم أصرَّ على ما هو عليه.

يعني لما نبْلَغُ واحداً -أنا أسألك سؤالاً- الآن- إجماعات أهل العلم في الخروج على الحاكم الظالم، ونبين له أن من أصول أهل السنة والجماعة الصبر على جور الأئمة -كما ذكر شيخ الإسلام-، وأن من أصول (المعتزلة) و(الخوارج) الخروج على الحاكم، ثم مع ذلك أصر على ما هو عليه، ما حكمه -يا شيخ (وحيد)-؟! هاه؟! هاه؟!

طيب ما حكم من بيّن له -أيضاً- تحذير الإسلام من الأحزاب، وتحريم الإسلام للأحزاب، وأن هذا مخالف لأصل عظيم جداً عند أهل السنة والجماعة -وهو أصل (الاجتماع)- فأصر على ما هو عليه، هاه.. ما حكمه؟! هاه؟!

هذا الذي نتكلم عليه، فليس مجرد الخلاف في مسألة يكون كذا، أبداً.. من رد السنة الصحيحة المستفيضة -وقد بُيّن له- فهذا مُبتدعٌ ضال، وإلا لو قلنا بأن الإنسان يُعذّر بوجود أي شيء.. خلاص!! بيئه ما عندنا أصل إذن.

إذن لماذا نُبدع -مثلاً- (الممثلة) و(المعطلة) الذين خاضوا في الأسماء والصفات؟! لماذا نُبدعهم؟! طيب ما بعض السلف أول -مثلاً- (...) مثل (ابن حجر)، ومثل (النووي)، وإلا ما الفرق بين (ابن حجر) و(النووي)، وبين هؤلاء؟ هاه ما الفرق؟

يبئه لا بد أن تبين هذه المسائل، وسنبينها لك - إن شاء الله - الآن -.

فالحقيقة الكلام في الأحزاب كلامٌ عجيب جدًا جدًا، وبعد هذا يقولك إيه؟ يعني بعد هذا كله، أما يطرح هذا الطرح، يقول: ليست القضية قضية جواز الأحزاب من عدمها، برده مش هو ده.. اللي عندي تضليل المبتدع.

مش هو ده؟! طب ما انتة تكلمت؟! سبحان الله!! بعد ما يتكلم يتكلم يقولك: أنا القضية مش عندي قضية الأحزاب، القضية مش عندي قضية الخروج جائر أو غير جائر.

هذه - كله - من - الحقيقة - المراوغة، والخروج بالمسألة عن مناطها.

لأ يا شيخ (وحيد)، علم الناس - الآن - السنة، وإذا عرفت الناس السنة، عرفوا السنة من البدعة، وحينئذ لن يسلكوا مسالك أهل البدع والأهواء في رد النصوص الشرعية، ويركب رأسه، ويعتمد على قول فلان أو علان، هذا يكون من أهل الهوى، شأن أصحاب الهوى.

والذي تخفى عليه السنة - شوف، شوف - الذي تخفى عليه السنة، ولا يعلمها، ونفسه تتحرك لطلب الحق، وهو معروف بأصول السلفية السنية، فهذا لا يُبدع - إن خفيت عليه السنة -.

طيب، هذا هو الرد الثاني - باختصار -.. الحقيقة الكلام طويل، ولكن - سبحان الله!! - جاء اليوم اللي السلفيون يتناقشون في مسألة الخروج، ومسألة الأحزاب، ومسألة الانتخابات، والبرلمانات - سبحان الله!! - جاء الله..

لكن - الحمد لله - السلفيون - بحق - لا يتناقشون في هذه المسائل.

أما الذي خفي عليه منهج السلف، وجهله، وصار عنده سطحية في عرض مسائله، هذا لا يمكن أن يُورد مثل هذه الشبهات.

أما إذا تربوا على قال الله، قال الرسول، ولم يلجؤوا إلى قياس فاسد، ولا إلى رأيٍ مُتَّعٍ، ولا إلى طريقةٍ سطحية، هؤلاء الذين قد يكون عندهم هذا الأمر..

وقد اختلط الحابل بالنابل، فدعوى التمسك بمنهج السلف ليست دعوة قولية، وإنما التمسك بمنهج السلف - الحقيقة - منهجٌ له معالمه وأصوله، ومَن كان سلفياً أبرز الكتاب السلفي.

فنحن نريد -أيضاً- الكلام حول الأصل الثاني، وهو (الاجتماع)، وضده الأحزاب والفرقة، نريد أن نُخرج لنا، مَن العلماء الذين جَوَّزوا الأحزاب بخلاف الصورة التي ذكرناها؟!!

مَن العلماء الذين جَوَّزوا الأحزاب هذه؟!!

ومَن العلماء الذين قالوا: بأن الأحزاب ممدوحةٌ في القرآن؟!!

وكيف نتصور الأصل الثاني من أصول أهل السنة والجماعة -الاجتماع ونزب الفرقة-؟!!

وما الفرق بين الحزبية الموجودة -الآن-، وبين الحزبية التي حذَّر منها القرآن والسنة؟!!

كلُّ هذه أسئلة نريدها، وهذا هو الرد الثاني ضمن الأصل الأول، وهو: (الجهل بمنهج السلف، والسطحية في عرض مسأله)، والله أعلم.

وفرَّغه /

أبو عبدالرحمن حمدي آل زيد المصري

٢٩ من ذي الحجة ١٤٣٣ هـ، الموافق ١٤/١١/٢٠١٢ م